



الرئيس: السيد باخا (الفلبين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين

اسبانيا السيد يانيس - بارنوفو

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد لوكاس

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد دومترو

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد دوكلو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كينغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن، ظل الوضع في الشرق الأوسط متوترا. ففي الميدان ما زال الصراع يودي بالأرواح، ويسبب تفاقم الأحوال الاقتصادية، ويضعف الأمل في مستقبل أفضل، وتستمر بسببه المعاناة - وكل ذلك يسهم في إشاعة مناخ اليأس والتطرف.

ولئن كانت الأوضاع بهذا السوء، فإنها قد تزداد سوءا. وفي الوقت نفسه، فإن السلم والمصالحة ليسا بعيدا المنال. فأساس السلام ومعاييره وسماته معروفة للجميع. والاجتماع الدولي مستعد لمساعدة الأطراف إن هي أبدت الإرادة اللازمة. وما ظل بعيد المنال حتى الآن هو

استعداد الأطراف ذاتها لاتخاذ القرارات الصعبة وإن كانت ضرورية.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الشهرية الأخيرة، قُتل ٣٩ فلسطينيا وإسرائيليان، وأصيب ٣٠٩ فلسطينيين و ٣٢ إسرائيليا. وبهذا، ارتفع إجمالي عدد القتلى منذ بدء الأزمة الراهنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٤٣٧ ٣ فلسطينيا و ٩٤٢ إسرائيليا، بينما بلغ عدد الجرحى ٧٧٦ ٣٣ فلسطينيا و ٦٠٠٨ إسرائيليين.

وكانت الأمانة العامة قد قدمت إحاطتها الإعلامية الأخيرة في ٢١ أيار/مايو، وسط حالة من القلق البالغ إزاء الاجتياح الإسرائيلي لرفح في قطاع غزة، الذي استمر حتى ٢٤ أيار/مايو. ولم تظهر الصورة الكاملة لأبعاد عملية قوس قزح على الأرض إلا بعد تقديم تلك الإحاطة الإعلامية.

ووفقا لما أعلنته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، تعرض ١٦٧ مبنى، كان يسكنها ٣٧٩ أسرة أو ٢٠٦٦ شخصا، للهدم أو لأضرار يتعذر إصلاحها، على أيدي القوات الإسرائيلية، في واحدة تعد من أكبر العمليات التدميرية في قطاع غزة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك التاريخ، دمر ما مجموعه ٤٧٦ ١ مبنى في مدينة رفح ومخيم رفح للاجئين، حيث تضرر من ذلك نحو ١٥٠٠٠ شخص. وفي إطار عملية قوس قزح، قُتل ٥٣ فلسطينيا. وكشفت تلك العملية عن وجود ثلاثة أنفاق كانت تستخدم في تهريب الأسلحة. وفي يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، عاودت القوات الإسرائيلية دخول مدينة رفح ومخيم رفح مستخدمة الدبابات والجرافات، وقامت بهدم ١١ مبنى آخر، أربعة منها دمر جزئيا.

القديمة فأصابه. وخلال هذه الفترة، أُطلقت ١٠ قذائف هاون على مستوطنات إسرائيلية في قطاع غزة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، حدثت زيادة تبعث على القلق في الاعتداءات والمضايقات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها. وفي مخيم جنين للاجئين، وأثناء عملية احتياح لقوات الدفاع الإسرائيلية في الصباح الباكر من يوم ٢٠ أيار/مايو، قام جنود إسرائيليون بتقييد رئيس مشروع إعادة بناء مخيم جنين الذي تنفذه الأونروا، وعصبوا عينيه واستجوبوه لمدة ثلاث ساعات. كما وقعت حوادث عنف مزعجة بالقرب من مدارس تديرها الأمم المتحدة. وفي واحدة من تلك الحوادث وقعت يوم ٢٣ أيار/مايو، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على من كانوا يقذفون الحجارة، ودخلت مدرسة تابعة للأونروا في مخيم فوّار بالضفة الغربية؛ وأصيب أربعة من الطلبة. وفي ٢ حزيران/يونيه، أصيب طالبان فلسطينيان في العاشرة من العمر داخل الصف في مدرسة تابعة للأونروا في رفح إثر إصابتها برصاصة. وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على مقربة من مدرسة ثانية تابعة للأونروا في المنطقة، مما أثار حالة من الذعر بين الطلبة. وقدمت الأونروا احتجاجات رسمية إلى السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بهذه الحوادث.

وفي ٩ حزيران/يونيه، وفي جنين أيضا، دخل مسلحون فلسطينيون مكاتب الأونروا وأطلقوا النار. ولحسن الطالع، لم تحدث أي إصابات. وكان المسلحون من سكان المخيم الناقمين على مشروع إعادة بناء المنازل المدمرة الذي تموله الجهات المانحة. وأبلغت الوكالة السلطة الفلسطينية بالتهديدات التي يتعرض لها موظفوها. ويسلط هذا الحادث المثير للقلق الضوء على التزام السلطة بتنفيذ الإصلاح الأمني.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بعدد من عمليات التفتيش والاعتقال عقب تلقي تحذيرات أمنية. وتكرر فرض حظر التجول في معظم المدن والقرى الفلسطينية بالضفة الغربية. وأُعلنت بيت لحم منطقة عسكرية مغلقة لمدة أسبوع تقريبا.

كما استمرت عمليات الإعدام خارج نطاق القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٣ أيار/مايو، قُتل ثلاثة فلسطينيين وأصيب أربعة عندما أطلقت مروحية إسرائيلية قذيفة على سيارة فلسطينية في نابلس. وفي ٣٠ أيار/مايو، أطلقت مروحية إسرائيلية قذيفتين على دراجة بخارية في حي الزيتون بقطاع غزة، قُتل زعيم بارز من زعماء حماس ومساعداه وفلسطيني ثالث، فضلا عن إصابة ١٠ من عابري السبيل.

وأود أن أكرر مطالبة الأمين العام لحكومة إسرائيل بالكف عن القتل خارج نطاق القانون باعتباره ممارسة غير قانونية. وفي ضوء الخسائر الفلسطينية من القتلى والجرحى والدمار الواسع النطاق للممتلكات الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، لا بد أيضا أن نذكر السلطات الإسرائيلية بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بوصفها دولة قائمة بالاحتلال، عن حماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

والعنف الفلسطيني استمر كذلك. ففي ٢٢ أيار/مايو، قتل مهاجم انتحاري فلسطيني نفسه وأصاب جنديا من قوات الدفاع الإسرائيلية، إلى جانب أربعة من الفلسطينيين، عند نقطة الحمرا بالضفة الغربية. وفي ٢٨ أيار/مايو، قُتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية في مخيم بلاطة للاجئين أثناء عملية إسرائيلية هناك. وفي ٢٩ أيار/مايو، طعن فلسطيني مدنيا إسرائيليا في مدينة القدس

المؤتمر أن يعين على دعم الوكالة من الوجهتين السياسية والمالية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر بوضوح تام أن الاعتماد على استخدام القوة والعنف يقوي التطرف على كلا الجانبين ويزيد في صعوبة العودة إلى طاولة التفاوض من أجل التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة للسلام.

واسمحوا لي أيضا بأن أكرر أن خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، رغم عدم المضي في تنفيذها، لا تزال تشكل الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق بالفعل الآمال الوطنية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. فخارطة الطريق تبسط تدابير عملية محددة تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وإلى نشوء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولها مقومات البقاء، مع كفالة العيش في سلام وأمن للإسرائيليين.

صحيح أن تنفيذ خارطة الطريق قد توقف، بل إنه لم يبدأ قط. ولكن الخطة لا تزال خارطة سليمة تشمل كلا من الطريق والغاية المقصودة. لقد توقفت حتى الآن، غير أن من الممكن إحياءها بسهولة نظرا لما تتمتع به من دعم دولي، وذلك إذا ما اتخذ كلا الجانبين القرار السياسي بذلك. نحن ناشدنا كلا الطرفين مرارا أن يتخذا الخطوات اللازمة لجعل تنفيذها أمرا ممكنا. وذهبت نداءتنا للإقدام على عمل جريء وشجاع، كما تعلمون، أدراج الرياح. وما زال جهود الحالة قائما.

وقد يساعد الانسحاب الإسرائيلي المعتزم من قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية على كسر حالة الجمود هذه. ففي ٧ حزيران/يونيه، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية خطة تتعلق بهذه المبادرة. ويتم فك الارتباط، بموجب خططهم، على أربع مراحل، ويشمل إخلاء جميع المستوطنات والمنشآت العسكرية في قطاع غزة فضلا عن تفكيك أربع

واستمر تشييد الحاجز الإسرائيلي بسرعة كبيرة في القدس وما حولها. وفي ٨ حزيران/يونيه قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بهدم مكان لإيقاف السيارات خاص بجامعة القدس في أبو ديس. وفي ١٣ حزيران/يونيه، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي الأعمال التحضيرية لتشييد الحاجز شرقي مستوطنة أرييل. ولم تلق الاحتجاجات ضد النتائج بعيدة الأثر لهذا التوغل إلى عمق الضفة الغربية أي اهتمام. كذلك استمرت مصادرة الأراضي الفلسطينية لإنشاء الحاجز الإسرائيلي ولأغراض أخرى.

وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تظاهرت أعداد متزايدة من نشطاء السلام الفلسطينيين والأجانب ضد تشييد الحاجز، وأطلقت القوات الإسرائيلية في بعض الحالات الغاز المسيل للدموع والرصاصات المكسوة بالبلاستيك على المتظاهرين، فأصابت منهم العشرات بجراح. وفي الزاوية، شمالي الضفة الغربية، تواصل اندلاع الاشتباكات بشكل متقطع منذ ٩ حزيران/يونيه، في سياق العمليات الإسرائيلية لتمهيد الأراضي في تلك المنطقة.

ويسرني أن أبلغكم بنجاح المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد في جنيف واستضافته حكومة سويسرا وكان موضوعه "تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: بناء الشراكات لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وأكد مؤتمر جنيف مجددا دور الوكالة المحوري في تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية. وسلم المؤتمر بضرورة تعزيز الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، وأقر خطة خمسية طموحة ستمكن الوكالة من تحويل الأصول، وليس الالتزامات، حين تُدعى الوكالة في نهاية المطاف إلى تسليم مسؤولياتها إلى جهات فاعلة أخرى. وبالمتابعة الفعالة، من شأن هذا

وللسلطة الفلسطينية أيضا دور رئيسي تؤديه في نجاح هذا الانسحاب، ويتوقف هذا الدور على وفاء القيادة الفلسطينية أيضا بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ذلك أن السلطة الفلسطينية يجب أن تفرض سيطرتها الأمنية في المناطق التي يتم الجلاء عنها. ولا بد لها من العمل على جعل الانسحاب من غزة فرصة ومصدرا لتفاؤل الشعب الفلسطيني.

وليس إنعاش السلطة الفلسطينية وإعادة تنظيمها وإصلاحها مطلباً من مطالب المجموعة الرباعية فحسب، بل يطالب به الشعب الفلسطيني، كما أعرب عن ذلك ممثلوه المنتخبون ونشطاء مجتمعه المدني. وينبغي لأوساط المجتمع الدولي المشاركة بهمة في البحث عن السلام أن تدعو الرئيس عرفات إلى القيام بإجراء حاسم لاستعادة مصداقية السلطة.

ومن أشد المهام إلحاحاً، سواء بالنسبة للانسحاب من غزة أو الانسحاب بشكل أعم، تعزيز المؤسسات الفلسطينية وبسط سيادة القانون. ويشمل ذلك تفويض السلطات الحقيقي إلى رئيس الوزراء قريع ومجلس وزرائه، وتوحيد قوات الأمن الفلسطينية في ثلاثة مكونات تخضع لسيطرة وزير الداخلية الذي يتمتع بالصلاحيات. وما زلنا في انتظار تنفيذ تلك التدابير.

وسوف تكون لمشاركة المجتمع الدولي أهمية حاسمة في فعالية تسليم السلطة في قطاع غزة. ويمكن أن يشكل الدعم الدولي الملموس الفارق بين الأمل واليأس في أوساط الفلسطينيين بغزة. كما يمكن أن يحدث الانخراط الدولي عن كثب في كل من الجانب السياسي والأمني فارقاً ما بين النجاح والإخفاق. وما فتئ مبعوثو المجموعة الرباعية يجتمعون في المنطقة لبحث سبل إنجاح عملية الانسحاب. وقد يساعد توجيه مجلس الأمن وإشرافه الطرفين على

مستوطنات في شمال الضفة الغربية بحلول نهاية ٢٠٠٥. وسيتم أولاً إخلاء مستوطنات غزة المنعزلة موراغ، ونيتساريم، وكفار داروم، وتليها مستعمرات كاديم وغانيم وسانور وهوميش في الضفة الغربية. ثم يجري إخلاء مستعمرات غوش كاتيف المتبقية، وأخيراً يتم تفكيك مستعمرات نيسانيت وإلاي سيناء ودوغيت في شمالي غزة. وسوف يلزم إجراء تصويت آخر في مجلس الوزراء الإسرائيلي قبل أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذه الخطة.

وقد أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني أبو علاء عن ترحيب السلطة الفلسطينية بخطة فك الارتباط ما دام تنفيذها يتم كجزء من خطة الطريق.

بيد أنه لكي يشكل الانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة الغربية بداية جديدة في عملية السلام، سوف يتعين على كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، أن يؤدي دوراً في هذا الصدد. ورغم أن هذه المبادرة هي من جانب واحد، فإن النجاح في تطبيقها يتطلب تعاون جميع الأطراف.

وأما موقف المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي فمعلوم للمجلس. ويمكن إجمالاً في أنه لا بد من الانسحاب الإسرائيلي الكامل والتام من قطاع غزة ونقل السلطة والسيطرة إلى الفلسطينيين لكي يتم الاعتراف بهذا الانسحاب كإنهاء للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة. ولكي يكون الانسحاب جزءاً من تنفيذ خارطة الطريق، يلزم أن يواكب اتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية. ولن تكون تلك الإجراءات بديلاً عن امتثال إسرائيل للالتزامات الأخرى بموجب خارطة الطريق، كتفكيك جميع المواقع المتقدمة للمستوطنات التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ والتجميد الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، كما أنها لن تعفي إسرائيل من الامتثال لالتزاماتها بصفقتها سلطة احتلال وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي.

ثلاثة صواريخ من الجانب اللبناني، باتجاه إسرائيل، بالقرب من مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة. سقط واحد منها بالقرب من قارب دورية إسرائيلي، وسقط الآخران في الأراضي اللبنانية، في الناقورة. وبعد ذلك بقليل، انتهكت طائرات نفاثة إسرائيلية المجال الجوي اللبناني. وبعد ذلك، مساء نفس اليوم، وقع انتهاك خطير للسيادة اللبنانية عندما قذفت نفاثات إسرائيلية موقعا في نعمه، جنوب بيروت مباشرة. وذكرت إسرائيل أن قصف ذلك الموقع، ويوصف بأنه موقع للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان ردا على إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية في وقت سابق من ذلك اليوم.

وبالرغم من مطالبة الممثل الشخصي للأمم العام في جنوب لبنان كلا الجانبين بممارسة ضبط النفس، ظلت الحالة تتدهور. وفي اليوم التالي، شن حزب الله اعتداء على مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا، مما أدى إلى جرح جندي إسرائيلي واحد. وادعى حزب الله أن ذلك الاعتداء كان ردا مباشرا على الاعتداء الجوي الإسرائيلي الذي وقع في اليوم السابق. وردت إسرائيل، بدورها، بنيران المدفعية الثقيلة وتلا ذلك تبادل لإطلاق النار بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي استمر ساعتين تقريبا.

وبينما، لم يبلغ لحسن الحظ، عن وقوع ضحايا نتيجة أي من تلك الأعمال، فإن طابعها التصعيدي واضح، وهي تبين كيف أن حوادث منعزلة تحمل خطر خلق سلسلة من ردود الفعل تقود الأطراف بشكل مباشر إلى الصراع. ومما يعود بالفائدة كثيرا على الاستقرار في المنطقة أن تمتنع كل الأطراف عن الأعمال التي يمكن أن تزج بها إلى ذلك الطريق الخطير غير المأمون.

واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية أيضا للخط الأزرق. ففي يوم ١١ حزيران/يونيه، سجل ١١ انتهاكا من

الاضطلاع بمهام محددة واضحة. غير أن انخراط المجتمع الدولي لا يمكن أن يحل محل العمل الفعال من جانب الطرفين على الوفاء بالتزامتهما.

ويمكن لمصر والأردن أن تمدا يد المساعدة في هذه العملية. وقد أظهر كلا البلدين حتى الآن روحاً قيادية جديدة بالترحيب والثناء. ويمكن أن تحسّن المبادرة المصرية القاضية بتوفير التدريب لقوات الأمن الفلسطينية فرص نجاح الانسحاب إلى حد كبير. وقد ذكر وزير الداخلية الأردني أن الأردن على استعداد لتقديم الدعم لدوائر الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية على نحو مماثل لما اقترحتة الحكومة المصرية بالنسبة لغزة. وتطلع إلى استمرار المناقشات بين السلطة الفلسطينية وحكومي مصر والأردن بشأن الخطط الأمنية.

وغدا يجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في طابا لبحث خطة العمل المتعلقة بعمليات الانسحاب المعترمة. والسيد تيري رود - لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمم العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على اتصال وثيق بحكومة مصر فيما يتعلق بمبادرتها.

انتقل الآن إلى الحالة في جنوب لبنان. لقد حدث عدد من الانتهاكات الخطيرة خلال الشهر الماضي، يمكن أن تزيد الحالة في المنطقة اضطراباً. وقد ذكر الطرفان صراحة، كما جاء في إحاطتنا الإعلامية السابقة، بل وعدة مرات قبل ذلك، أنهما لا يرغبان في أن يشهدا تدهوراً في الموقف على امتداد الخط الأزرق. بيد أن الأحداث الأخيرة تشير إلى ضرورة أن يبذل الطرفان مزيداً من الجهود لوقف الانتهاكات التي تؤدي إلى تلك النتيجة.

وانتهكات ٧ حزيران/يونيه توحى بهذا. في الصباح الباكر من ذلك اليوم، أطلقت مجموعة غير معروفة الهوية

سياسي لصراعها الطويل. والعمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكنها أن توفر الأمن الحقيقي الذي لا يمكن أن ينبع إلا من تسوية تفاوضية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل السلطة الفلسطينية وفقا لتعهداتها بمقتضى أحكام خارطة الطريق. إن القوة لن تحقق دولة فلسطينية مستقلة صالحة للبقاء ولن تجعل إسرائيل دولة آمنة معترفا بها.

لن يكون هناك سلام ما لم نكن نحن - الأطراف، والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع - مستعدين للاضطلاع بأدوارنا. والطريق الصعب إلى السلام سيظل محفوفًا بالصعاب وبخطر مستمر بحدوث إخفاقات ونكسات. والذين ينتظرون ضمانات حتى يبدأوا التحرك إلى الأمام سيتعين عليهم أن ينتظروا وقتًا طويلاً. اختيار السلام اختيار للطريق الصعب، الطريق غير المأهول كثيرًا. لكن البديل هو انحدار طويل بطيء محتوم مستمر إلى ساحة مملوءة بالعنف والكراهية وسفك الدماء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

هذه الانتهاكات، شاركت فيها ٣٣ طائرة. وبهذه المناسبة، لم تطلق نيران مدفعية مضادة للطائرات انتقامية. ومع ذلك، في يوم ٢٠ حزيران/يونيه، أطلق حزب الله طلقات من المدفعية المضادة للطائرات إلى داخل إسرائيل، مما أسفر عن تدمير ممتلكات. وعندئذ ألقى القوات الجوية الإسرائيلية قنبلتين على موقع يشتهه في أن يكون لحزب الله. ومرة أخرى، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الكف عن تلك الانتهاكات الجوية، ونحذر الحكومة اللبنانية من السماح بإطلاق النيران عبر الخط الأزرق.

أما الحالة بين إسرائيل وسوريا فإنها لم تتغير منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمناها في الشهر الماضي. ومن المؤسف أنه لم يحرز تقدم على هذا المسار. واستئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يحسن إلى حد كبير المناخ السياسي والأمني في المنطقة، ويسهم في إعادة الأمل إلى شعوبها. وذلك الهدف - المتواضع، الممكن تحقيقه والذي هو في صالح كلا الطرفين - لا يزال بعيد المنال. ونحن نؤكد من جديد نداءنا لإسرائيل وسوريا بأن تستأنفا المحادثات الرامية إلى تحقيق سلام شامل في المنطقة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

في الختام، دلت أحداث الشهر الماضي مرة أخرى على مدى حاجة شعوب الشرق الأوسط الماسة إلى حل